OPEN ACCESS
تاريخ الاستلام: 27/ 06/ 2024م
تاريخ القبـول: 01/ 09/ 2024م

مجلة الآداب
للدراسات النفسية والتربوية

التعليم العالي في فلسطين نشأته وتطوره "دراسة مقارنة قبل وبعد إعلان السلطة الفلسطينية

نايف عبد الرؤوف محمد الخطيب*
nayefalkhateeb2016@yahoo.com

نتاشا عمر أحمد أبو زياد **
Natasha.o.ziyad@hotmail.com

الملخص:

هدفت الدراسة إلى توضيح نشأة وتطور التعليم العالي في فلسطين، ومقارنته قبل وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، والتحديات التي تواجهه وإمكانية تجاوزها، وذلك انطلاقاً من المؤشرات الكميّة والنوعيّة، باعتماد عدة مناهج وهي التاريخي والوصفي التحليلي المقارن، وقد توصلت إلى عدة استنتاجات وهي: هناك تأثيرٌ واضح للأوضاع غير المستقرة والمستمرة متمثلة بالاحتلال والانقسام "السياسي في عرقلة عمل مؤسسات التعليم العالي وتحدّياته؛ وقد أسهم قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في تنامي مؤشرات التعليم العالي كماً ونوعاً، وذلك مقارنة بمرحلة ما قبل السلطة من ناحية أعداد الطلبة الملتحقين، والخريجين، والكوادر التعليمية في الجامعات والكليّات، وكذلك فيما يتعلق بالمؤشرات النوعيّة متمثلة بالإنفاق والتمويل والبحث العلمي والحوكمة والاستقلالية والحرية الأكاديمية، وتحسين جودة مخرجات التعليم، وبالرغم من ذلك فهناك العديد من المشكلات التي تتطلب الحل الجذري في ضوء رؤية :وطنية شاملة.

الكلمات المفتاحية: التعليم العالي في فلسطين- قبل وبعد قيام السلطة الفلسطينية- المؤشرات والتحديات وتجاوزها.

---

* طالب دكتوراة في القيادة والإدارة التربوية- عمادة الدراسات العليا- كلية التربية – جامعة القدس
** طالبة دكتوراة في القيادة والإدارة التربوية- عمادة الدراسات العليا- كلية التربية – جامعة القدس .

للاقتباس: الخطيب، نايف عبد الرؤوف محمد؛ أبو زياد، نتاشا عمر أحمد. (2024). التعليم العالي في فلسطين نشأته وتطوره "دراسة مقارنة قبل وبعد إعلان السلطة الفلسطينية" العام 2023-2024، *مجلة الآداب للدراسات النفسية والتربوية*، 6(4)، 40-71.

© نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

(EISSN): 2708-5775 ISSN: 2707-5788
DOI: https://doi.org/10.53285/artsep.v6i4.2255

OPEN ACCESS
Received: 27-06-2024
Accepted: 01-09-2024

مجلة الآداب
للدراسات النفسية والتربوية

Higher education in Palestine, its origins and development, a comparative study before and after the announcement of the Palestinian Authority

Nayef Abd Alraouf Mohammad Alkhateeb *
nayefalkhateeb2016@yahoo.com

Natasha Omar Ahmed Abuziyad **
Natasha.o.ziyad@hotmail.com

Abstract:

The study aimed to clarify the emergence and development of higher education in Palestine, and compare it before and after the establishment of the Palestinian National Authority, highlighting the challenges it faces and the possibility of overcoming them. Quantitative- qualitative historical, descriptive and analytical comparative approaches were followed. The study results showed that there was a clear impact of the unstable and ongoing conditions represented by the occupation and political division in obstructing the work of higher education institutions and its challenges. The establishment of Palestinian national authority contributed to the growth of higher education indicators quantitatively and qualitatively compared to the period before the authority in terms of the numbers of enrolled students, graduates, educational staff in universities and colleges, as well as with regard to qualitative indicators represented by spending, financing, scientific research, governance, independence, academic freedom, and improving the quality of educational outcomes. There were many problems that require a radical solution in light of a comprehensive national vision.

Keywords: Higher education in Palestine- Before and after the establishment of the Palestinian Authority- Indicators, Challenges and overcoming them.

* Ph.D. Scholar in Educational Leadership and Administration - College of Education - University of Jerusalem

** Ph.D. Scholar in Educational Leadership and Administration - College of Education - University of Jerusalem

Cite this article as:: Alkhateeb, Nayef Abd Alraouf Mohammad. & **Abuziyad, Natasha Omar Ahmed**. (2024). **Higher education in Palestine, its origins and development, a comparative study before and after the announcement of the Palestinian Authority**. *Journal of Arts for Psychological & Educational Studies 6*(4) 40-71

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

(EISSN): 2708-5775 ISSN: 2707-5788
DOI: https://doi.org/10.53285/artsep.v6i4.2255

المقدمة

عانى التعليم العالي في فلسطين - كما غيره من القطاعات الخدمية لعقود طويلة - من إهمال ’وتهميش ممنهج من قبل الاحتلال الإسرائيلي الذي كان يدير التعليم بمؤسساته المختلفة، في حين كان الوضع التعليمي في إسرائيل يشغل موقعاً هاماً بين الدول المتقدمة، إلا أنّه ومنذ إعلان قيام السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة في العام (1994 م) تحسن الاهتمام بالتعليم عموماً، وبالتعليم العالي خصوصاً، في كل من الضفة الغربية و قطاع غزة، وهو ما انعكس إيجاباً على الوضع التعليمي، وأسهم في تطوره نسبياً عما كان عليه في السابق، بالرغم من ذلك فإنه ما زال يعاني العديد من الصعوبات(دواس أبو الرب وحريري، 2009). ويحتاج قطاع التعليم العالي الفلسطيني إلى مزيد من الاهتمام حتى يحافظ ما كسبه في نضاله الطويل أجل البقاء (Koni, et al.,2013) وقد سعت الجهات المسؤولة عن التعليم العالي في فلسطين على جعله متاحاً للجميع ليحقق المساواة، والانتقال به تدريجياً نحو مجانية التعليم العالي، وربط عملية التعليم بالتنمية، بكونها تمثل تطبيقاً لأحد أهم البنود الواردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 1966م (الأمم المتحدة، 2008). وهو ما أكد عليه القانون الأساسي للتعليم العالي الفلسطيني (1998) رقم (11) كإجراء تشريعي نص في مادته الثانية على استقلالية الجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحث العلمي، وأقر في مادته الثالثة دور الوزارة بضمان حرية البحث العلمي والإبداع الأدبي والثقافي والفني، وفي الواقع تعمل السلطة الوطنية على تطبيق ذلك، والسعي لجعل التعليم العالي حق لكل مواطن تتوفر فيه الشروط العلمية والموضوعية للالتحاق به (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2024). إذ يمثل التعليم العالي ثروة الفلسطينيين الرئيسية مع غياب الموارد الطبيعية الأخرى، وينظرون للتعليم بكونه المصدر الأكثر أهميّة في تطوير الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لديهم (Sheldan & Qwaider, 2018). وكما عبر فريري رائد التعليم التحرري بأن التعليم هو وسيلة لإنسان للتغلب على الظلم والفقر والخوف، ويزخر التعليم العالي في فلسطين بتجارب عديدة مليئة بالتحديات والحرص على البقاء، والدافعية لمشاركة التجارب مع الآخرين والتعلم منهم (Saffarini, 2010). ومنذ نشأة الجامعات في فلسطين أصبحت الملجأ والأمل للأجيال من الشباب، لتطوير معارفهم ومهاراتهم، وعلى الرغم من أن دور الجامعات في التنمية الاقتصادية لا يوازي ما يمكن أن تقدمه المؤسسات الأخرى، إلا أن بقاء الجامعات الفلسطينية وتطورها في ظروف غير طبيعية وتمسك فلسطين بالاستثمار بالفلسطينيين هو الانجاز الأكبر الذي يؤسسه المجتمع’

الفلسطيني (Alfoqahaa, 2015). ومن هنا كان موضوع الدراسة حول نشأة التعليم العالي في فلسطين، والتطور الذي طرأ عليه منذ الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية حتى التاريخ الحالي.

مشكلة الدراسة ومسوغاتها

يتطلب الحديث عن التعليم' الفلسطيني مراجعة السياق التاريخي والسياسي الذي نشأ فيه، لتكوين رؤية' وخلفية تسهم في اكتشاف طبيعة' القضايا المعاصرة الرئيسية (Abu-Saad, 2006). ذلك أن مسيرة: التعليم العالي في فلسطين تظهر ما مر به من تحديات جعلته متأخراً عن محيطه العربي' والإقليمي، نتيجة الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين في العام (1948م) وثم احتلال الضفة الغربية في العام (1967م)، وما تبعه من أحداث: سياسية، وتوقيع' اتفاقية أوسلو (1993-1994م) التي كان لها الأثر الكبير في نشوء مؤسسات التعليم العالي، ومحاولاتها المتكررة للبقاء، والصمود في وجه الترهيب' والتهميش' والاستلاب (الدماغ، 2021). وتظهر التغيرات الكبيرة والنقلة المهمة بعد إعلان السلطة الفلسطينية، وتوقيع اتفاق' أوسلو في العام (1994م) في تطور قطاع التعليم عموماً، والتعليم العالي تحديداً، إذ تم إنشاء وزارة' التربية' والتعليم المشتركة مع التعليم العالي، ثم إنشاء وزارة خاصة بالتعليم' العالي والبحث' العلمي، أخذت على عاتقها تطوير التعليم في فلسطين (دواس وآخرون،2009). وما تبع ذلك من نمو كماً ونوعاً في التعليم العالي، وما رافقه من تحديات مستمرة ومحاولات لتجاوزها، ومن هنا كان **هدف** هذه الدراسة مناقشة نشأة التعليم العالي الفلسطيني وتطوره في ظل مرحلتين تاريخيتين وهما: قبل إعلان قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وبعدها، كما أنها محاولة لتقديم تحليل نظري لطبيعة الصيرورة التاريخية التي أسهمت في إحداث التغيرات مع خصوصية الحالة' الفلسطينية، ووصف الملامح التي تميز بها التعليم العالي في كل منها، والتحديات والمعوقات التي واجهته في كلا المرحلتين، انطلاقاً من التحليل النظري للتقارير الإحصائية وللأدبيات والدراسات التي اهتمت بموضوع التعليم العالي، وما طرأ عليه من تغيرات خلال كل من القرنين العشرين والحادي والعشرين، وذلك بطرح عدد من الأسئلة تسمح بإجراء المقارنة من عدة نقاط وفقاً للآتي:

1- ما هي مكانة التعليم العالي الفلسطيني قبل قيام السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة، وما هي سماته؟

2- ما التطور الذي طرأ على التعليم العالي الفلسطيني بعد قيام السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة؟ وما هي مميزاته وتحدياته؟

3- ما هي المؤشرات الكمية والنوعية لتطور التعليم العالي في فلسطين من الجامعات والكليات الجامعية؟

4- ماهي التحديات التي تواجه هذا التطور؟ وكيف يمكن تجازوها؟

أهميّة الدراسة:

تظهر أهمية هذه الدراسة بكونها محاولة لتقديم صورة أكثر وضوحاً حول نشأة التعليم العالي وتطوره في فلسطين، بالمقارنة بين فترتين زمنيتين وهما ما قبل وبعد قيام السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة في تسعينيات القرن الماضي، وطبيعة التغيرات التي رافقت ذلك، وانعكاساها على جودة التعليم العالي الفلسطيني ومكانته محلياً وعالمياً، واهتمام الباحثين الأكاديميين والتربويين بالتعليم العالي، وما يعانيه من صعوبات وتحديات، وما يتسم به من ميزات تظهر جليّة في مخرجات الشباب الجامعي الفلسطيني، والذي يسهم بدوره في تنمية' المجتمع' الفلسطيني ككل، وتتميز هذه الدراسة بالتركيز على التطورات التي طرأت على التعليم العالي خلال حقبة زمنية تميزت عالمياً بكونها متسارعة التطور.

: منهج" الدراسة

تستند الدراسة إلى عدة مناهج وهي المنهج التاريخي الذي يصف المراحل التاريخيّة التي مر بها التعليم العالي، المنهج الوصفي التحليلي المقارن، الذي يرمي إلى وصف واقع التعليم العالي في الأراضي' الفلسطينية، انطلاقاً من النشأة والتطور الذي طرأ عليه خلال فترتين' زمنيتين وهما قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وبعدها، والمقارنة فيما بينها من مقارنة نقدية تحليلية ' نظرية بالاعتماد على المراجعة الموضوعية للأدبيات والدراسات والإحصاءات المتعلقة بالموضوع.

1. نشأة: التعليم العالي الفلسطيني وو اقعه قبل قيام السلطة الفلسطينية:

خضع التعليم الرسمي في فلسطين منذ بداياته، لسيطرة' الإدارات الاستعمارية المتتالية، منذ الدولة العثمانية (1516 إلى 1917)، والانتداب البريطاني (1917-1948) ومن ثم الاحتلال الإسرائيلي (1948)، وسيطرته على الضفة الغربية وقطاع غزة (1967) (Abu-Saad, 2006). ليصبح التعليم بالنسبة للفلسطينيين، بعد خسارة الأرض، الركيزة الأساسية والأداة' المهمة في معركة الصمود' والبقاء (Smith & Scott, 2023). وتعود نشأة أول مؤسسة تعليم عالٍ، للكلية العربية التي تم

انشاؤها في العام (1918م) في القدس، وبها زرعت أول بذور مؤسسات التعليم العالي، وقد هدفت إلى إعداد المعلمين للمرحلة الابتدائية، وقد استقطبت الطلبة، وكانت تعد العُدّة لمنح درجة البكالوريوس، لكن وقوع النكبة حال دون ذلك، إذ تم إغلاقها لوقوعها في منطقة الحرم القدسي (محمد وبطة، 2018، 22). وقد حاول الفلسطينيون في ثلاثينيات القرن الماضي إنشاء جامعة الأقصى في القدس، رداً على إنشاء الجامعة العبريّة من قبل الاحتلال لكنهم قوبلوا بالرفض، وفي تلك الفترة أُعلن عن إنشاء الجامعات العربيّة في دمشق والقاهرة وبغداد، كما أنشئت الجامعة الأمريكيّة في كل من بيروت والقاهرة وأصبحت ملاذاً للفلسطينيين من الميسورين (الحسنات، 2022).

وتعود نشأة التعليم العالي الحقيقية في فلسطين إلى أربعينيات القرن العشرين، إذ كان لنكبة عام (1948م) الدور الكبير في سعي الفلسطينيين لإثبات وجودهم، وعدّ الاهتمام بالتعليم العالي؛ الملاذ الآمن لإيجاد مصادر الرزق' الملائمة، واعتبر الأداة الأهم في الاستمرار والبقاء، وأنشئت المعاهد وكليات المجتمع الّتي هدفت إلى إعداد المعلمين ولكنّها لم تلب طموح المتعلمين، فكان خيار القادرين منهم التوجه نحو الجامعات في الدول العربية منها والغربية، وتحمّل الأعباء المادية الباهظة (عبد الرحمن، 2010). وقد أسهمت وكالة الغوث الفلسطينية بإنشاء مدارس في الضفة الغربية، وكان تنامي الحاجة إلى مدرسين للعمل ضمنها من جهة، بالإضافة إلى حاجة سوق العمل في دول الخليج 'لشباب متعلم؛ الدافع وراء التحاق الشباب الفلسطيني بالتعليم، وبذلك ظهرت الكليات المتوسطة التي تمنح درجة الدبلوم المتوسط لإعداد المعلمين، وقد تحولت هذه المعاهد لاحقاً في الستينيات والسبعينيات إلى جامعات، ومن أقدم هذه الجامعات وأكثرها عراقةً جامعة النجاح، وجامعة بير زيت، أما في قطاع غزة فلم تنشأ أي معاهد أو كليات إذ التحق الفلسطينيون بالجامعات المصرية مجاناً بكونه الحل الأمثل 'للوضع في القطاع (محمد وبطة ، 2018). وقد عُدّ العام (1967 م) مفصلاً تاريخياً في حياة المجتمع الفلسطيني وتحدياً لبقاء مؤسسات التعليم عموماً والتعليم' العالي خصوصاً، فقد شكّل الاحتلال' الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع' غزة تحدياً وجودياً، إذ حاول الاحتلال الإسرائيلي عرقلة التعليم العالي أمام هذه المعاهد والكليات، إلا أنها بقيت حاضرة، وسعت باستمرار إلى توفير التعليم، وتطوير' معارف الطلبة وإثرائها، وتبادل المعلومات مع المجتمع الأكاديمي الدولي (المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، 2002). وفي واقع الحال؛ أدى غياب القيادات المتخصصة لمؤسسات التعليم إلى إنتاج حلول مجتمعية، وأصبح للأفراد ذوي المكانة' الاجتماعية والنفوذ 'الاقتصادي أو العلمي دوراً مهماً في دعم هذه المؤسسات، وظهرت أولى المبادرات في العام

(1972م) في كلية بيرزيت التي' أعلنت عن تطوير التخصصات ومنح درجة البكالوريوس، كما حولت مدارس الفرير في القدس في عام (1973 م) إلى جامعة أطلق عليها جامعة 'بيت لحم؛ وأُنشئت جامعة الخليل في عام (1980م) بعد أن كانت كلية، إلى جانب كلية الشريعة التي تأسست منذ عام (1971 م)؛ وأعلنت كلية النجاح في نابلس بوصفها جامعة في العام (1977م) بعد أن كانت كلية متوسطة؛ وفي عام (1978م) تأسست الجامعة' الإسلامية في غزة، ومع نهاية السبعينيات وبداية' الثمانينيات أُعلن افتتاح أربع كليات شكلت جامعة القدس (ماس، 2006).

كما تأسست في العقد الأخير من القرن العشرين عدد من الجامعات الفلسطينية، كجامعة الأزهر، جامعة القدس' المفتوحة، جامعة 'الأقصى، جامعة' الاستقلال، الجامعة الأمريكية في :جنين، جامعة فلسطين، جامعة' غزة، وجامعة' الإسراء، ونتيجة لذلك أُعلن عن مجلس جديد يدعى مجلس' التعليم' العالي بعد اجتماع الهيئات والنقابات والقيادات الجامعية، تم فيه تداول أمر التعليم العالي، وتحديد فلسفته' وأهدافه، ودعمه والتخطيط له، ليشكل مظلة تنظم عمل الجامعات والكليات الجامعية الفلسطينية، وحدثت نقلة مهمة في العام(1990 م) نتيجة لتعديل نظام' عمل المجلس وتشكيل' لجان متخصصة، إذ أصبح من الضروري أخذ موافقة مجلس التعليم العالي لافتتاح أي تخصص جديد في أي جامعة أو كلية جامعية (أبو حشيش، 2021). والذي يعد أول' حجر أساس لتثبيت دعائم الحوكمة في مؤسسات' التعليم' العالي. وبالرغم من ذلك؛ فقد تعرضت مؤسسات التعليم العالي منذ تفجير الانتفاضة الأولى في العام (1987م) لعدة ممارسات من قبل الاحتلال بإغلاقها والذي استمر لعدة أعوام، وحرمان الطلبة من حقهم في التعليم، ما دفع' الجامعات إلى إيجاد حلول لتعويض ذلك بالتدريس في أماكن خارج الجامعة، ووضع' الخطط للتعامل مع هذه الظروف القسرية وتجاوزها (مجلس التعليم العالي في القدس، 1989). إذ قام الاحتلال الإسرائيلي بمواجهة جهود التدريس خارج الحرم الجامعي كرد على عمليات الإغلاق، بالحد من التوسع في المباني والمرافق، ومن وصول الطلاب إلى المواد المكتبية (تصاريح خاصة لاستيراد الكتب الجديدة)، وعرقلة المساعدات المالية الخارجية، خاصة تلك التي يكون مصدرها الدول' العربية والعالم، وتقييد' الحرية الأكاديمية من خلال فرض الأوامر العسكرية، والتعطيل المستمر لعملية التعلم نتيجة اعتقال الطلاب واستجوابهم، وإطلاق النار عليهم، ليس فقط من قبل الجيش، ولكن أيضًا من قبل 'المستوطنين، ومضايقة خريجي الجامعات، الذين حرموا منذ عام (1992م) من حقهم في التوظيف (Assaf,1997). وخلاصة القول: أنّه لم يكن للشعب' الفلسطيني ومؤسساته أي سيطرة

أو رقابة على التعليم عموماً، والتعليم العالي خصوصاً، وقد اتسم التعليم الفلسطيني في ظل الإدارة العسكرية الإسرائيلية بعدم كفاية الإمدادات والمرافق، وتقييد الوصول إلى مؤسسات التعليم نفسها، وميزانية تعليمية غير كافية، ومناهج دراسية غير مناسبة، وطاقم عمل إداري وتدريسي خاضع لسيطرة الأجهزة الأمنية(Abu-Saad, 2006).

2. تطور التعليم العالي الفلسطيني بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، ميزاته وتحدياته:

يقتضي الحديث عن تطور التعليم العالي بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية؛ النظر إلى حدثين مهمين وهما إعلان قيام السلطة الوطنية في العام (1994 م) من جهة، وسيطرة حركة حماس على قطاع غزة في العام(2007 م) من جهة ثانية، والآثار المترتبة على ذلك سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وخدمياً وثقافياً في كل من قطاع غزة والضفة الغربية، ويعد التعليم العالي أحد هذه القطاعات الخدمية المتأثرة، بالإضافة إلى حقيقة أن التعليم العالي الفلسطيني محدد بقيود سياسية فرضها واقع الاحتلال ومعاهدة السلام، وهو ما جعله غير قادر على وضع فلسفة تربوية خاصة به توجه مساره، فما طبيعة هذا التأثير وما واقعه؟.

ورثت السلطة الوطنية الفلسطينية منذ العام (1994 م) بنية تعليمية منهكة نتيجة الاعتداء المنظم والمتواصل للاحتلال الإسرائيلي على القطاعات والمؤسسات الفلسطينية بما فيها التعليمية، إذ تم تشكيل وزارة التعليم العالي عام (1996م) لتستكمل دور مجلس التعليم العالي الفلسطيني، الذي كان قائماً قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية (أبو حشيش،2021)؛ وبذلك أصبحت وزارتا التربية والتعليم العالي تحت سيطرة الفلسطينيين أنفسهم، وأتيحت لهم الفرصة لإجراء إصلاحات لتحسين جودة النظام، وتوجيهه لتلبية متطلباتهم الاجتماعية، والاحتياجات الاقتصادية والثقافية. هدفت إصلاحاتهم الأولى إلى توحيد النظم التعليمية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتطوير جديد للمنهج الوطني الفلسطيني يعتمد على الأولويات الوطنية (Al-Ramahi & Davies, 2002). إلا أن غياب السيادة الوطنية الناتج عن غياب الحكومة الوطنية أدى إلى ظهور مشاكل كبيرة أمام قيام الوزارة بمهامها المختلفة من إعداد وتهيئة مؤسساتها في الدخول إلى القرن الحادي والعشرين بكفاءة (أبو دحو، 1997).

ويظهر تأثير الظروف السياسية التي يعيشها الفلسطينيون تاريخياً في العملية التعليمية، لاسيما في ظل الاحتلال الإسرائيلي وما تبعها من الانتفاضة الأولى والثانية، والإرهاب الذي تعرضت له

الكوادر التعليمية والطلبة من الاحتلال، وممارساته من خلال العدوان' المستمر، واقتحام الجامعات، وإتلاف الكتب والأجهزة' والوسائل التعليمية، وتعطيل الدراسة في عدد من 'الكليات، وإغلاقها بين فترة وأخرى، وهو ما أثر سلباً على تطوير الجامعات وتنفيذ خططها 'التنموية، كما كان لإقامة' جدار الفصل' العنصري تأثيراً كبيراً في عرقلة عملية التعليم، ومنع الطلبة من الوصول إلى 'جامعاتهم بالترهيب والقسر (دواس وآخرون،2009، 129-135). بالإضافة الى عدم الاستقرار السياسي داخل منطقة السلطة الوطنية وانعكاسه على تطور عملية التعليم ونجاحها' ونموها' وتطورها، وبالرغم من ذلك فقد عملت السلطة' الوطنية جاهدة - منذ تسلمها - على القيام بالإجراءات التي تسهم في تطوير عملية التعليم، وتوفير متطلباتها المادية وتقديم الموارد المالية اللازمة (دواس وآخرون،2009، 134).

وقد عملت السلطة الوطنية الفلسطينية على إصدار القوانين الناظمة لعمل مؤسسات' التعليم' العالي، ويعد إصدار قانون التعليم العالي رقم (11) في العام (1998 م) من أهم الخطوات لتثبت أركان عملية التعليم الجامعي في فلسطين إذ قدم توصيفاً مفاهيماً واضحاً للتعليم العالي بكونه يمثل الدراسة الأكاديمية والمهنية المنتظمة في مؤسسة تعليم عال بعد الحصول على الشهادة الثانوية ضمن خطوات' دراسية محددة، مقدماً توصيفاً لكل ما يتطلبه التعليم العالي من معطيات أكاديمية ومهنية وإدارية (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2024). كما قدم تعريفاً محدداً للبحث العلمي بكونه النشاط المنظم الذي يقوم به باحث أو باحثون في مؤسسة تعليم عالٍ أو مركز بحوث بهدف تشكيل المعرفة ونقلها أو استخدامها أو تطويرها (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2024).

كما بين القانون (11) للعام (1998م) وبشكل مفصل تعريف الجامعات والكليات النظرية والمهنية وشروط التعليم ضمنها، والشهادات التي يتم منحها من دبلوم وبكالوريوس ودبلوم عالي، ماجستير ودكتوراه. وأوضحت المادة (2) من القرار بقانون رقم (6) لسنة (2018م) بشأن التعليم العالي: "بأنه حق لكل فرد متى استوفى شروط الالتحاق التي تحددها الوزارة والمؤسسة التعليمية بما لا يقف حائلاً أمام ممارسة حق الفرد في التعليم العالي". وقد أوضح القانون (6) للعام (2018م) تنوع أنظمة الدراسة الجامعية من التعليم النظامي والتعليم المفتوح والتعليم الالكتروني المعتمد على توظيف تقانة المعلومات والاتصال في عملية التعليم. وشروط التعليم في كل منها. وتنظيم الجامعات إدارياً وعلمياً، كما صنف في المادة (17) مؤسسات التعليم العالي بالحكومية والعامة والخاصة.

2.1 أهداف التعليم العالي في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية

أقر قانون التعليم العالي رقم (11) للعام (1998 م) في المادة الرابعة من الفصل الثاني بأن التعليم" العالي في فلسطين يهدف إلى فتح المجال أمام جميع الطلبة المؤهلين للالتحاق بالتعليم العالي ومتابعة الكفاءات العلمية وتنميتها في الداخل والخارج، وتشجيع حركة التأليف والترجمة والبحث العلمي ودعم برامج التعليم المستمر في مؤسسات التعليم العالي، وتمكين المجتمع الفلسطيني من التعامل مع المستجدات العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية واستثمارها وتطويرها، وتلبيه احتياجات المجتمع من الكوادر البشرية المؤهلة في القطاعات العلمية والثقافية المختلفة، التعاون مع الهيئات العلمية الدولية ودعم مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وتطويرها، الاهتمام بدراسة الحضارة العربية والإسلامية، والعمل على إكساب الطلبة مهارات التفكير الناقد وتشجيع الابداع والابتكار العلمي وتنمية القدرة على البحث ومواكبة التقدم العلمي، وتنمية القيادة العلمية والروحية وإنشاء أفراد منتمين لوطنهم وعروبتهم وتعزيز روح التعاون والعمل الجماعي فيما بينهم، والسعي نحو تقدم العلم واحترام الحريات ونزاهة البحث العلمي وبناء الدولة على أسس سيادة القانون واحترام الحقوق والحريات (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، 2024). كما واكب التعليم العالي الفلسطيني خلال القرنين الماضي والحالي التوجهات العالمية حول التعليم العالي ومتطلباتها الحضارية إذ جاء قانون التعليم العالي رقم (6) للعام (2018 م) المادة الرابعة ليؤكد ما بدأته التشريعات في العام (1998م)، كما يهدف التعليم العالي إلى تحقيق الحفاظ على الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني، وتدعيم وحدته وترابطه في أماكن تواجده؛ وتعزيز دور اللغة العربية في مراحل التدريس والبحث والترجمة؛ وإعداد الكوادر البشرية المؤهلة من المتخصصين والأكاديميين والخبراء والفنيين في حقول المعرفة بأنواعها المختلفة بما ينسجم ومتطلبات التنمية المستدامة؛ وتشجيع حركة التأليف والترجمة، والبحث العلمي وتنميته، ودعم برامج التعليم المستمر التي تقدمها المؤسسة؛ وإتاحة المجال أمام جميع الطلبة للالتحاق بالتعليم العالي؛ وتعزيز التعاون بين مؤسسات التعليم العالي محلياً وإقليمياً ودولياً؛ بما يتوافق والاحتياجات والأولويات الوطنية؛ وتقوية وتفعيل منظومة التعليم المهني والتقني، وتعزيز ترابط وتكامل مكوناتها؛ ودعم وتطوير المؤسسة ومراكز البحث العلمي؛ والعمل على تنمية القيم الروحية والأخلاقية والإنسانية للطلبة، وخلق بيئة جامعية خالية من العنف(ديوان الفتوى والتشريع، 2018، 5).

3. مقارنة لتطور التعليم العالي ما بين العام (1985– حتى العام 2022م) قبل وبعد قيام السلطة الفلسطينية.

حاول الباحثان الإفادة مما توفر من تقارير وأدلة إحصائية تمثل الحقبة الزمنية قبل وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، والتركيز في تحليلها على التعليم الجامعي والكليات الجامعية وبرنامج التعليم المفتوح، والتطور الذي طرأ عليها كماً وكيفاً عبر الزمن، ويعد التعليم أداة مهمة في تحقيق التنمية المستدامة، والنمو الاقتصادي، وقوة الدول من ارتقاء تعليمها العالي، إذ تقدم الإحصائيات رقماً تنموياً ضرورياً لوضع الخطط والاستراتيجيات لرسم السياسات (وزارة التربية والتعليم العالي، 2021). ومن هنا كان الاهتمام بالمؤشرات الكمية والنوعية معاً.

3.1 المؤشرات والأدلة الكمية:

يسهم تحليل المعلومات وتقديم المؤشرات الكمية حول التعليم العالي في فلسطين متمثلاً بالجامعات والكليات الجامعية في ضوء الإحصاءات منذ العام (1985 حتى العام 2022 م)، في تقديم صورة واضحة لتطور قطاع التعليم في فلسطين ونموه خلال حقب زمنية تحمل معها العديد من الأحداث والتغيرات المحلية والإقليمية على المستويات المختلفة وانعكاس ذلك على أداء التعلم العالي وتأثره بها.

3.1.1 المؤشرات الكمية قبل اعلان السلطة الوطنية الفلسطينية:

الجدول (1)

مؤشرات كمية حول التعليم العالي في فلسطين منذ العام 1985 حتى العام 1993 م

الفترة	العام الدراسي	الجامعات	الكليات الجامعية	الطلبة المسجلون	الخريجون	العاملون في التدريس	المبتعثون للدراسة	الكتب والنشرات	الدوريات
قبل قيام السلطة الوطنية	1986-1985	6	3	60458	2158	916	244	309402	1811
	1988-1987	6	3	30266	2660	956	190	348948	1980
	1989-1988								
	1990-1989	6	3	15852	983	1039	110	314944	1718
	1991-1990								
	1992-1991	8	4	17351	1252	921	70	349133	1827
	1993-1992	8	4	20484	1411	1010	58	161735	442

من إعداد الباحثة بعد الاطلاع على التقارير والإحصاءات من العام 1985 حتى العام 1993.

(EISSN): 2708-5775 ISSN: 2707-5788

يتبين من الجدول بالنظر إلى القيم الكمية لمعطيات مؤسسات التعليم العالي خلال الأعوام (1985 حتى العام 1993م) أن الإغلاق الذي مارسه الاحتلال على مؤسسات التعليم العالي بعد الانتفاضة الأولى الذي استمر ثلاث سنوات منذ (1987م) كان له الأثر على إمكانية إعلان إحصاءات حول تلك المرحلة؛ لاسيما أن العمل كان جزئياً وفي ظروف قاهرة وخارج نطاق المؤسسات التعليمية، أو ما يعرف بالتعليم الشعبي المطارد؛ ليعود التعليم داخل المؤسسات في العام (1991م) ، وقد انعكس ذلك انخفاضاً في المؤشرات الكمية للتعليم حيث أعداد الطلبة والخريجين والمبتعثين للدراسة والمكتبات ومقتنياتها، وبالرغم من ذلك فقد تزايدت أعداد الأكاديميين التعليميين ممن حصلوا على شهادات من جامعات خارجية عربية وأجنبية، كما تزايدت أعداد مؤسسات التعليم العالي في محاولة لمواجهة محاولات الاحتلال هدم منظومة التعليم العالي الفلسطيني.

3.1.1.1 مؤشر أعداد الجامعات: اتسم عدد الجامعات والكليات بالثبات خلال الأعوام (1985 حتى العام 1988م). وقد أوضح الدليل الصادر عن مجلس التعليم العالي في العام (1985م) أن الجامعات الفلسطينية قد بلغت (6) جامعات وهي: الجامعة الإسلامية في غزة، جامعة بيت لحم، جامعة بير زيت، جامعة الخليل، جامعة القدس، وجامعة النجاح الوطنية، وثلاث كليات، هي: كلية الخليل الفنية الهندسية، وكلية العلوم الإسلامية، وكلية القدس، وكذلك كلية قلقيلية، ومن ثم طرأ عليها تطوير في العام (1990م) إذ زاد عدد الجامعات لتصبح ست جامعات وهي جامعة بيرزيت، جامعة بيت لحم، جامعة الخليل، جامعة القدس، جامعة النجاح الوطنية، الإسلامية، وافتتحت جامعة القدس المفتوحة، وأربع كليات جامعية في جامعة القدس، وهي: كلية العلوم والتكنولوجيا والآداب للبنات، والعربية للمهن الطبية، والدعوة وأصول الدين.

3.1.1.2 مؤشر أعداد الطلبة: أظهر الدليل العام (1985م) في الإحصاءات تناقص أعداد المقبولين للعامين الدراسيين (1987 -1988)عن العام (1986م) بنسبة (34%)، وقد أوضح الدليل انخفاض الأعداد في العامين (1988-1989م) بنسبة (21%) عن العام الذي سبقه، ويعود ذلك إلى إغلاق سلطات الاحتلال المؤسسات التعليمية بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية، وهو ما انعكس أيضاً على أعداد المقبولين في الجامعات. وقد بين الدليل الاحصائي للعام (1990م) استمرار الاغلاق حتى أيار العام (1990م)، وأعيد افتتاح ثلاث كليات وجامعة وهي جامعة بيت لحم، في حين استمر اغلاق أربع جامعات تحوي 80% في الطلبة، واستمر العمل بأسلوب التعويض خارج المؤسسات وضمن ما توفر من الإمكانيات، وقد عملت الهيئة التدريسية والإدارية على رسم السياسات التعليمية

بالتعاون مع هيئات ومؤسسات دولية لإعادة فتح الجامعات، والعمل على إبقاء دور الجامعات القادرة على أداء دورها بشكا ملائم، ونتيجة الجهود المبذولة تم افتتاح الجامعات وقد بلغ عددها في العام (1990-1991م) سبع جامعات حكومية وجامعة تعليم مفتوح وأربع كليات جامعية.

كما أوضح الدليل الإحصائي للعام (1992-1993م) زيادة في أعداد الطلبة بنسبة (11.7%) وكذلك زيادة في عدد الخريجين بنسبة (43%)، وذلك بالرغم من شح الموارد وسياسات الاحتلال، والصعوبات التي واجهت الطلبة والعاملين، إلا أن تظافر الجهود أسهم في مساعدتها على الوقوف في وجه الانهيار والنمو والتطور، إذ استطاعت مؤسسات التعليم العالي من العودة لوضعها الطبيعي، والتكيف والصمود في وجه التحديات، كما بين دليل الجامعات والكليات الموجودة في الضفة الغربية وقطاع غزة والبالغ عددها (8) جامعات وهي: جامعة بيرزيت، جامعة بيت لحم، الجامعة الإسلامية قطاع غزة، جامعة الخليل، جامعة القدس وتتضمن أربع كليات، وجامعة النجاح الوطنية، وبرنامج التعليم المفتوح ولها مراكز في مدن الضفة الغربية المختلفة وغزة، جامعة الأزهر.

ويتضح بالمقارنة بين الأعوام (1985-1993م) تزايد عدد الجامعات في العام (1990–1991م) من (6) إلى (8) جامعات، وتزايد عدد الكليات من (3) إلى (4) كليات، إلا أن أعداد الطلبة قد تناقصت نتيجة الحصار والترهيب الذي مارسه الاحتلال فقد انخفضت أعداد الطلبة بنسبة (33.88%)، وكذلك أعداد الخريجين انخفضت بنسبة 34.62%) ما بين (1995 و1993م).

3.1.1.3 مؤشر أعداد الأكاديميين التعليميين: تزايدت أعداد الأكاديميين من المدرسين بنسبة (11.83%) وبلغت ذروتها في العام (1989-1990م)، لتعود إلى الانخفاض في العام (1990-1991م) وذلك نتيجة الظروف السياسية غير المستقرة. وفي العام (1992م) ظهر تحسن من جديد، كما زاد عدد حملة شهادة الدكتوراه والماجستير، وكذلك فإن مقتنيات المكتبات من الكتب والمراجع قد انخفضت بشكل ملحوظ في العام (1992-1993م). نتيجة تعرض مؤسسات التعليم العالي للاعتداء وتلف العديد منها. كما أن أعداد المبتعثين للدراسات العليا يظهر انخفاضاً ملحوظاً بين العامين (1985، 1993)، وقد يعود ذلك إلى عدم انتظام العملية التعليمية ضمن مؤسسات التعليم العالي، واستكمالها ضمن ظروف غير طبيعية، الذي أثّر بدوره على الإجراءات المتعلقة بالبعثات خلال تلك الفترة، وقد يعود ذلك إلى توفر الأعداد الكافية من الأكاديميين لتلبية متطلبات العملية التدريسية في الجامعات والكليات.

3.1.1.4 مؤشر المكتبات: يقدم توفر الكتب والنشرات والدوريات أحد المؤشرات المهمة لمكانة الجامعة، وقد تعرضت المكتبات ومقتنيات الجامعات الفلسطينية وكلياتها إلى الاتلاف الممنهج، وقد ظهر ذلك في تناقص أعداد الكتب والدوريات والنشرات العلمية خلال الفترة الزمنية من (1985 حتى العام 1994م) إذ انخفض عدد الكتب والدوريات من (309402 إلى 161735)، كما انخفضت عدد النشرات العلمية من (1811 إلى 442). وهو ما يعكس الخطر الثقافي الذي تعرضت له المؤسسات التعليمية وحرمان الطلبة من المصدر الأساسي للمعرفة وهو المكتبات.

3.1.1.5 مؤشر عدد المبتعثين: يقدم عدد المبتعثين من الطلبة مؤشراً على الاهتمام بتطوير مؤهلات الكوادر إذ ظهرت الحاجة لزيادة أعداد الأكاديميين، وتناقص أعداد المبتعثين منذ العام (1985 حتى العام 1994) وذلك نتيجة التضييق والحصار الذي مارسه الاحتلال، إذ استمر الإيفاد للبعثات حتى العام (1996م) وتناقصت الأعداد بشكل ملحوظ. وقد مثَّل انتقال مؤسسات التعليم العالي إلى السلطة الوطنية الفلسطينية نقلة نوعية، إذ تم افتتاح الكليات الخاصة بالدراسات العليا للراغبين في اكمال دراستهم داخلها. كما طرأ التحول الواضح في منظومة التعليم العالي الفلسطيني لتنتقل إلى مرحلة تاريخية جديدة وفيما يلي توضيح لذلك:

3.1.2 مؤشرات كمية التعليم العالي بعد إعلان قيام السلطة الوطنية الفلسطينية:

الجدول (2)

مؤشرات كمية حول التعليم العالي في فلسطين منذ العام 1994 حتى العام 2022 م

الفترة	العام الدراسي	الجامعات	الكليات الجامعية	الطلبة	الخريجون	العاملون في التدريس	المبتعثون للدراسة	الكتب والنشرات	الدوريات
بعد قيام	1995-1994								
السلطة	1996-1995	8	4	36898	2914	1626	57	425048	ـــــ
الوطنية	1998-1997	8	4	52427	3056	1726	ـــــ	570213	13156
	1999-1998	8	4	61748	1284	1970	ـــــ	621157	1718
	2000-1999	8	4	65986	8380	1869	ـــــ	680193	3252
	2001-2000	11	5	75579	9682	1944	ـــــ	765966	672
	2002-2001	11	5	83492	10794	2067	ـــــ	690518	32993
	2003-2002								
	2004-2003	11	9	106702	9566	3688	ـــــ	ـــــ	ـــــ
	2005-2004	11	13	142255	12192	3142	ـــــ	ـــــ	ـــــ
	2007-2006	11	13	148210	21851	6395	ـــــ	ـــــ	ـــــ

الفترة	العام الدراسي	الجامعات	الكليات الجامعية	الطلبة	الخريجون	العاملون في التدريس	المبتعثون للدراسة	الكتب والنشرات	الدوريات
	2008-2007	12	12	160213	25275	5353	ـــ	ـــ	ـــ
	2010-2009	14	15	376520	30206	5569	ـــ	ـــ	ـــ
	2011-2010	14	15	213973	31702	7901	ـــ	ـــ	ـــ
	2012-2011	15	18	325050	48397	7910	ـــ	ـــ	ـــ
	2013-2012	15	18	201308	32551	6641	ـــ	ـــ	ـــ
	2014-2013	15	19	214551	37682	6103	ـــ	ـــ	ـــ
	2015-2014	15	19	221395	40043	6683	ـــ	ـــ	ـــ
	2016-2015	15	17	216028	40058	6534	ـــ	ـــ	ـــ
	2017-2016	15	16	207362	40734	6626	ـــ	ـــ	ـــ
	2018-2017	15	15	211294	43978	6263	ـــ	ـــ	ـــ
	2019-2018	17	17	207307	42773	6454	ـــ	ـــ	ـــ
جائحة	2020-2019	18	17	207384	39647	5688	ـــ	ـــ	ـــ
كوفيد 19	2021-2020	18	16	203621	38325	6575	ـــ	ـــ	ـــ
	2022-2021	21	15	214081	43285	6870	ـــ	ـــ	ـــ

من إعداد الباحثين بعد الاطلاع على التقارير والإحصاءات من العام 1985 حتى العام 1993

يتبين من الجدول المؤشرات الكمية لتطور التعليم العالي منذ إعلان استلام السلطة الوطنية الفلسطينية في العام (1994م)، ويعد التقرير الإحصائي للعام الدراسي (1995- 1996 م) أول تقرير صادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وفيه توصيف دقيق للجامعات الثمانية والكليات الأربعة والجهة التي تتبع لها من حكومية أو عامة، أو وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين، إذ تعد جامعة القدس المفتوحة جامعة حكومية، وكذلك كلية التربية في غزة، كما تعد كليتا العلوم التربوية لكل من الذكور والإناث في رام الله تابعة لوكالة الغوث، في حين تعد الجامعات المتبقية وكلية بوليتكنيك فلسطين الخليل جهات عامة.

3.1.2.1 مؤشر أعداد الجامعات: كما يظهر التقرير الاحصائي للعام (2000 – 2001 م)عدد الجامعات الذي أصبح (11) جامعة، وخمس كليات جامعية موزعة إلى 8 جامعات في الضفة الغربية، و3 جامعات في قطاع غزة، و5 كليات جامعية في الضفة الغربية، و(19) كلية مجتمع في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد بلغ عدد كليات المجتمع خمساً وعشرين كلية موزعة إلى (10) كليات مجتمع في الضفة الغربية، و 5 كليات في غزة، وفي العام الدراسي (2007-2008م) أصبح عدد الجامعات (12) جامعة، منها (9) في الضفة الغربية، و(3) في قطاع غزة، و(12) كلية جامعية تمنح

درجة البكالوريوس ودبلوم متوسط، وفي العام (2009-2010م) بلغ عدد الجامعات التقليدية (13) منها (8) في الضفة الغربية و(5) في قطاع غزة، و(15) كلية جامعية منها (10) في الضفة الغربية، و(5) كليات جامعية في قطاع غزة، ما بين حكومية وخاصة، وتابعة لوكالة الغوث، وجامعة القدس للتعليم المفتوح؛ وفي العام (2012-2013) أصبح عدد المؤسسات التعليمية (53)، منها (14) جامعة تقليدية موزعة كالآتي: (9) في الضفة الغربية، و(5) في قطاع غزة، وجامعة القدس للتعليم المفتوح لها (22) مركزاً موزعة إلى (17) في الضفة، و(5) في غزة، و(18) كلية جامعية موزعة كالآتي: (12) في الضفة، و(6) في القطاع، وفي العام 2013 – 2014م بلغ عدد الجامعات (15) جامعة تقليدية، تسع منها في الضفة وخمس في قطاع غزة، بالإضافة إلى جامعة القدس للتعلم المفتوح، و(19)كلية جامعية، منها (13) في الضفة الغربية و(6) في قطاع غزة، وفي العام (2015-2016 م) طرأ تعديل على عدد الكليات الجامعية لتصبح (17)، منها (12) في الضفة، و(5) في القطاع، وفي العام (2017-2018م) أصبح عدد الجامعات (15) بما فيها التعليم المفتوح، و(15) كلية جامعية، وفي العام (2018-2019م) بلغ عدد الجامعات (17) جامعة، منها (15) جامعة تقليدية وجامعتين مفتوحتين هما: جامعة القدس المفتوحة في الضفة والقطاع عامة، وجامعة العربية المفتوحة في رام الله خاصة، بالإضافة إلى (17) كلية جامعية موزعة بين الضفة والقطاع؛ وفي العام (2019-2020م) كان عدد الجامعات (18) جامعة، منها (10) في الضفة و(6) في القطاع، بالإضافة إلى جامعتين للتعليم مفتوح، وعدد الكليات الجامعية (17) منها (12) في الضفة، و(5) في القطاع. بعضها عام وحكومي وخاص، ومنها ما هو تابع لوكالة الغوث، وفي العام (2020-2021م) بلغ عدد الجامعات (16) جامعة، وجامعتين مفتوحتين، و(16) كلية جامعية، ثلاث منها حكومية، وثمان عامة و(5) خاصة، منها في الضفة الغربية (10) جامعات، و(11) كلية جامعية، منها ثمان حكومية، وكلية عامة، وست كليات خاصة، وكلية واحدة لوكالة الغوث، وفي قطاع غزة (6) جامعات، و(5) كليات، بالإضافة لمراكز التعليم المفتوح لجامعة القدس، والجامعة العربية.

وقد وصل عدد الجامعات في العام (2022م) إلى (21) جامعة من ضمنها جامعتان للتعليم المفتوح، منها (13) جامعة في الضفة الغربية و(6) جامعات في القطاع، و(15) كلية جامعية، منها (10) كليات في الضفة الغربية، و(5) كليات في قطاع غزة، مع اتساع التخصصات والأقسام في كل منها.

3.1.2.2 مؤشر أعداد الطلبة: يتضح النمو المطرد في أعداد الطلبة المسجلين في الجامعات ما بين الأعوام (1995 حتى العام 2008م) من (36898 إلى 160213) من الطلبة لتحدث بعد ذلك زيادة ملحوظة في الملتحقين بالجامعات والكليات الجامعية، وصلت ذروتها في العام (2009-2010م) إذ بلغ عددهم (376520)، ليصبح عدد الطلبة المسجلين في العام (2021-2022م) (214081)، وهو ما يشير إلى أن الأعداد تتأثر بمعطيات مختلفة، بعضها سياسي وبعضها صحي، إذ كان لانتشار جائحة كورونا أثر سلبي على سير عملية التعليم العالي عالمياً. وجدير بالذكر أنه في العام (2014- 2015 م) بلغ عدد المسجلين (214551)، منهم (132.449) من الجامعات التقليدية، ومن ضمنهم (40) مسجلين في درجة الدكتوراه، و(775) في الماجستير. و(16466) من الكليات الجامعية، و(60230) من التعليم المفتوح؛ وفي العام (2015-2016م) م بلغ عدد الطلبة المسجلين في هذا العام (216028) من ضمنهم (45) طالب دكتوراه، و(6896) طالب ماجستير) ضمن الجامعات التقليدية، وفي العام (2016-2017م) بلغ عدد الطلبة المسجلين (207362) منهم (136459) في الجامعات التقليدية، منهم (27) دكتوراه، و(8671) ماجستير، (14876) في الكليات الجامعية، وفي العام (2018-2019م) بلغ عدد الطلبة (207307) منهم (139037) في الجامعات و (16849) في الكليات الجامعية و(51421) في التعليم المفتوح؛ وفي العام (2018-2019م) بلغ عدد الطلبة (207307) منهم (139037) في الجامعات و (16849) في الكليات الجامعية، و(51421) في التعليم المفتوح، وفي العام (2019-2020م) بلغ عدد الطلبة المسجلين (207384)، منهم (144512) من الجامعات التقليدية من ضمنهم (419 طالب دكتوراه و9256 طالب ماجستير)، ذلك أن نمو برامج الدراسات العليا وتطورها؛ والتحاق الطلبة بها يقدم مؤشراً مهماً على مكانة الجامعات، ونوعية مخرجاتها أيضاً. وقد بلغ عدد الطلبة في العام (2020-2021م) (203621)، موزعين على النحو الآتي: (147231) في الجامعات التقليدية، منهم (563) طالب دكتوراه و(9468) طالب ماجستير، و(101) دبلوم عالي. وكذلك (11600) طالب في الكليات الجامعية، بالإضافة إلى (44790) في التعليم المفتوح. وفي العام (2021-2022م) بلغ عدد الطلبة المسجلين (214081) موزعين إلى (155060) من الجامعات التقليدية، منهم (726) طالب دكتوراه، و(9805) طالب ماجستير، و(68) دبلوم عالي؛ وكذلك (15540) مسجلين في كليات جامعية، بالإضافة إلى (43481) في التعليم المفتوح، منهم (25 طالب دكتوراه، و(712) ماجستير.

ويشير (عبد الكريم، 2013) إلى أن زيادة أعداد الطلبة يؤثر على مخرجات التعليم وجودتها نتيجة زيادة نسبة الاكتظاظ مع عدم وضوح سياسات التمويل. ومع ذلك يرى الباحثان أنه يمكن

النظر إلى ازدياد أعداد الطلبة لاسيما ضمن برامج الدراسات العليا بكونها مؤشراً كمياً ونوعياً يمكن التوقف عنده. كما يؤكد (خوجا، 2016) أن نسبة الالتحاق بالتعليم الجامعي في فلسطين يعد أدنى من المعدل العربي مع وجود فجوة واضحة لصالح الإناث.

3.1.2.3 مؤشر أعداد المتخرجين: يتضح النمو الواضح في أعداد المتخرجين من العام (1994-2022م) من (2914 إلى43285) خريج، وقد بلغت الذروة في العام في العام (2011-2012 م) إذ بلغت (48397)، وقد تميز هذا العام الدراسي بتخرّج طالب من شهادة دكتوراه من تخصص الكيمياء في كلية الدراسات من جامعة النجاح الوطنية، كما تخرّج (1915) طالب ماجستير من كليات الدراسات بتخصصاتها في جامعة بير زيت والنجاح الوطنية والقدس وجامعة الخليل والجامعة الإسلامية.

وقد بدأت في العام الدراسي (1999- 2000م) تباشير نتائج التخرّج من برامج الدراسات العليا تظهر وبشكل ملحوظ، إذ بلغ عدد المتخرجين من حملة الماجستير (382)، وحملة درجة الدبلوم العالي (499) وخريجي البكالوريوس (7359) والدبلوم المتوسط (140)، وهو ما يظهر ارتفاعاً في عدد الطلبة من حملة الشهادات العليا والذي يعد بدوره مؤشراً على تحسن جودة المخرجات التعليمية، ويمثل الطلبة الذكور منهم ما نسبته (53.09%)، والخريجات الإناث (46.91%). وهي نسب مقاربة، وتؤكد اهتمام الشباب الفلسطينيين من كلا الجنسين بالتحصيل العلمي العالي. وفي العام (2009-2010م) بلغ عدد الخريجين (30206) ومنهم خريج واحد من درجة دكتوراه في جامعة النجاح الوطنية من تخصص العلوم، و(750) خريجاً درجة ماجستير؛ وفي العام (2012-2013م) بلغ عدد الخريجين للعام ذاته (32551) منهم خريج من درجة الدكتوراه من الجامعة الإسلامية قسم الدراسات العليا، و(2713) من درجة الماجستير يشكل الطلبة الذكور منهم (68%) والإناث (32%). وفي العام (2013 – 2014م) بلغ عدد الخريجين (37682) منهم (2709) من درجة الماجستير يشكلون نسبة (66.81%)، ومنهم (33.19%) خريجات من الإناث. حيث تخرّج من الجامعات التقليدية (23.731) تخرّج منهم (1810) من حملة درجة الماجستير. بالنظر إلى العام (2014- 2015م) بلغ عدد الخريجين (40043)، منهم (25166) من الجامعات التقليدية، حصل منهم (2302) على درجة الماجستير، وكذلك تخرّج من الكليات الجامعية في هذا العام (3592) من الطلبة، ومن التعليم المفتوح (8072). وفي العام (2015-2016م) بلغ عدد الخريجين (40058)، منهم (1949) من درجة الماجستير، وفي العام (2016-2017م) بلغ عدد المتخرجين (40734)، منهم (27231) من الجامعات التقليدية، ومنهم ثلاثة من درجة

الدكتوراه في الفيزياء من كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، و(2739) من الكليات الجامعية، و(10764) في التعليم المفتوح؛ في العام (2017-2018م)، بلغ عدد المتخرجين (43978)، منهم أربعة بدرجة الدكتوراه في الجامعة الإسلامية كلية الدراسات العليا، كما تخرّج (3733) بدرجة الماجستير، منهم (65.82%) من الطلبة الذكور، و(34.18%) من الإناث؛ وفي العام (2018-2019م) بلغ عدد المتخرجين (42773)، منهم (28463) من الجامعات التقليدية، تخرّج منهم (14درجة دكتوراه و2680 درجة ماجستير)، كما بلغ عدد الخريجين في الكليات الجامعية (3511)، وفي التعليم المفتوح (10759). وفي العام (2019-2020م) بلغ عدد الخريجين (39647)، منهم (27755) من الجامعات التقليدية، وفيهم (8 بدرجة دكتوراه، و2715 بدرجة ماجستير)، وخريجي الكليات الجامعية (2469). وفي العام 2020-2021م بلغ عدد الخريجين (38325)، منهم (26350) من الجامعات، فيهم (9) بدرجة الدكتوراه و(2634) ماجستير، كما بلغ عدد الخريجين في الكليات الجامعية (2271)، وفي التعليم المفتوح (9704)، منهم (66) بدرجة الماجستير. وقد بلغ عدد الخريجيين في العام (2021-2020م) (43285)، منهم (29622) من الجامعات التقليدية، منهم (38 بدرجة الدكتوراه، و2746 بدرجة ماجستير)، و(2008) من الكليات الجامعية، وعدد خريجي التعليم المفتوح (11655)، منهم (99) خريجاً بدرجة ماجستير.

ويشير (محمد وبطة،2018) إلى أن الغالبية العظمى من الخرجين؛ من التخصصات الإنسانية والاجتماعية الخدمية التقليدية غير المنتجة مقارنة بالتخصصات التطبيقية والعلمية التي تعد غير متكافئة معها أكاديمياً وعملياً.

3.1,2.4 مؤشر أعداد الأكاديميين التعليميين: تزايدت أعداد الأكاديميين التعليميين في التعليم العالي بشكل ملحوظ بين الأعوام (1994-2020م)، من (1626 إلى 6870) أكاديمياً، ويعد هذا النمو المطرد منسجماً مع تزايد أعداد الطلبة في الجامعات والكليات الجامعية في فلسطين، وقد بلغت أعداد الأكاديميين ذروتها في العام (2011-2012م) إذ بلغ عددهم (7910)، منهم (2020) برتبة أستاذ، و(414) برتبة أستاذ مشارك، و(1853) برتبة أستاذ مساعد، ويشغل البقية رتب محاضر ومدرس ودون رتبة.

وحدد التوصيف الوظيفي الموحد للعاملين في الجامعات بشكل واضح في الدليل الاحصائي الصادر في العام (2003-2004م) الصادر عن وزارة التربية والتعليم العالي، وحددت بموجبه توصيف الأكاديمي التعليمي والإداري أكاديمي بحثي، ومساعد التدريس، وهو ما جعل مهام الأكاديميين

ومؤهلاتهم وخبرتهم معيار واضح للعمل في الجامعة. وفي العام الدراسي (2007-2008م) بلغ عدد الأكاديميين (5353)، منهم (143) أستاذاً، و(3030) أستاذاً مشاركاً، و(1118) أستاذاً مساعداً. وفي العام (2009-2010 م) بلغ عدد العاملين الأكاديميين (5569)، منهم (165) برتبة أستاذ، و(342) برتبة أستاذ مشارك، و(1808) برتبة أستاذ مساعد، واستمرت الجامعات والكليات في عملها كما في العام (2010-2011م)، كما تميز هذا العام بأعداد الملتحقين من الطلبة بدرجة الماجستير في الجامعات الفلسطينية، وقد بلغ عددهم (9455). وفي العام (2012-2013م) بلغ عدد الأكاديميين العاملين (6641)، منهم (334) أستاذاً جامعياً، (409) أستاذاً مشاركاً، و(1907) من الأساتذة المساعدين، موزعين ضمن الجامعات بما فيها التعليم المفتوح والكليات الجامعية؛ كما تخرّج في العام (2013) بدرجة ماجستير (868) من الإناث، و (1845) من الذكور. وفي العام (2013-2014م) بلغ عدد العاملين الأكاديميين (6103)، منهم (3837) في الجامعات التقليدية و(794) الكليات الجامعية، والتعليم المفتوح (1772)، منهم (197) برتبة أستاذ، و(389) برتبة أستاذ مشارك، و(1756) برتبة أستاذ مساعد، بالإضافة لأكاديميين من رتبة المحاضر والمدرس وغير ذلك. وفي العام (2014-2015م) بلغ عدد الأكاديميين (6683)، منهم (4303) في الجامعات التقليدية، وهم ضمن رتب علمية مختلفة (215) برتبة أستاذ، و(367) أستاذ مشارك و(1416) برتبة أستاذ مساعد، كما عدد الأكاديميين (949) من الكليات الجامعية، و(1431) في التعليم المفتوح. كما بلغ عددهم في العام (2015- 2016م) (6534)، منهم (304) برتبة أستاذ أي ما نسبته (4.65%)، و(452) برتبة أستاذ مشارك ويشكلون ما نسبته (6.92%)، و(1860) برتبة أستاذ مساعد ونسبتهم (28.47%). ضمن الجامعات والكليات الجامعية. وفي العام (2016-2017م) بلغ عدد الأكاديميين (6626)، منهم (4360) في الجامعات التقليدية، وفي الكليات الجامعية (929)، وفي التعليم المفتوح (1337). وفي العام (2017-2018م) أصبح عدد الأكاديميين (6263)، منهم (327) من رتبة أستاذ، و(425) برتبة أستاذ مشارك، و(1899) أستاذاً مساعداً. وبزيادة مطردة بلغ عددهم في العام (2018-2019م) (6454)، منهم (4634) في الجامعات، و(961) في الكليات الجامعية، و(859) في التعليم المفتوح، إذ بلغ عدد من هم برتبة أستاذ (350)، ومن هم برتبة أستاذ مشارك (450)، و(2070) أستاذاً مساعداً، لينخفض العدد قليلاً في العام (2019-2020م)، ويصبح (5688)، منهم (5019) في الجامعات، و(826) في الكليات الجامعية، و(843) في التعليم المفتوح، منهم (387) برتبة أستاذ، و(538) أستاذاً مشاركاً، و(2095) أستاذاً مساعداً. وفي العام (2020-2021 م) بلغ عدد الأكاديميين التعليميين

(6575) أستاذاً، و(563) أستاذاً مشاركاً، و(2316) أستاذاً مساعداً. وقد بلغ عدد الأكاديميين التعليميين في العام (2021-2022م) (6870)، منهم (5551) في الجامعات التقليدية، و(723) في الكليات الجامعية، و(596) في التعليم المفتوح، ورتبهم (440) برتبة أستاذ، و(612) أستاذاً مشاركاً، و(2304) من الأساتذة المساعدين. بالإضافة للمحاضرين والمدرسين.

ويؤخذ على التقارير والأدلة والإحصاءات الصادرة عن وزارة التربية التعليم العالي منذ العام(1996 حتى 2022م) عدم التطرق لمؤشري أعداد المبتعثين والمنح وطبيعتها، كما أن المؤشرات المتعلقة بالمكتبات والدوريات لم يتم التطرق لها، كما لم يتم ذكر إحصاءات حول المجلات العملية في الجامعات والمنشورات الصادرة عنها، وعلى اعتبار المؤشرات الكمية تقدم دليلاً على التطور في حجم الجامعات واتساعها من ناحية أعداد الطلبة والأساتذة، وطبيعة البرامج التي يتم تقديمها؛ لاسيما المتعلقة بالدراسات العليا، إلا أن هذه المؤشرات الكمية المطردة في النمو بشكل متواتر تعكس بشكل جلي تأثير الأحداث التي تعرضت لها فلسطين على مدى عقود من الزمن، وما ترتب عليها من نتائج لعل أهمها غياب سياسية تربوية تعليمية وطنية واضحة (بدر وآخرون، 2016)، وفي الواقع؛ فإن هذا النمو الكمي يحتاج إلى التدعيم بمزيد من المؤشرات النوعية.

3.2 المؤشرات والأدلة النوعية:

3.2.1 البحث العلمي:

أوضح الهدف الثالث لاستراتيجية قطاع التعليم العالي في العام 2021-2023م ضرورة الارتقاء بمستوى البحث العلمي لضمان جودة دوره في التنمية المستدامة، من خلال وضع السياسات التي تسهم في التوسع بالأبحاث العلمية وتمويلها وتشجيع مشاركتها في المؤتمرات العلمية، وتحفيز الأبحاث التطبيقية العملية، وتعزي مكانة البحث العلمي في البرامج والتخصصات المختلفة، وإنشاء مراكز الأبحاث وتطويرها لتوفير بيئة بحثية مشجعة على الابتكار، والعمل لرفع تصنيف الجامعات وكوادرها من خلال وضع نظام يضمن الحفاظ على أخلاقيات البحث العلمي، وتدريب المهتمين بالبحث العلمي على العمل في ضوء المعايير العالمية، وتطوير قدراتهم، وربط انتاجهم العملي البحثي بنظام الحوافز، وتأسيس مجلات علمية محلية وربطها بأنظمة النشر العربية والعالمية، ووضع المعايير لقبولها، وتسهيل المشاركة في المسابقات العالمية والإقليمية، بالإضافة إلى تنويع مصادر تمويل البحث؛ لاسيما ذات الأولوية الوطنية بالتشاركية مع الجهات ذات الصلة عربياً ودولياً (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2023). إذ يعد العمل على إدراج الجامعات الفلسطينية ضمن

التصنيفات العالمية هدفاً استراتيجياً، لاسيما أنها خارج التصنيف عالمياً، وهناك بعض المؤشرات الخجولة، إذ حصلت جامعة بير زيت على التصنيف (QS)، والمركز الرابع عربياً، يليها جامعة القدس (عليوي، 2016).

وقد أوضحت الاستراتيجية القطاعية للتعليم العالي للعام (2021-2023م) إلى التوسع في الأبحاث العلمية ذات التأثير في مجال العلوم التطبيقية، من (782) بحثاً في العام (2019م)، لتصبح (1456) بحثاً في العام(2023م)، كما بلغ عدد الأبحاث المنشورة في أوعية عالمية ذات تصنيف عالٍ (1400 Scopus) في العام (2023م)، كما أن نسبة الصرف على البحث العملي ارتفعت من (0.3%) في العام (2019م) إلى (0.5%) في العام (2023م).

ويعد ارتفاع عدد الأبحاث العلمية من (21) بحثاً في العام (1996م) إلى (843) في العام (2018 م)، وتحسن التصنيف العلمي من المرتبة 150 في العام (1996م) إلى المرتبة (100) بحث في العام (2018م)، مع ذلك فإن نسبة الإنتاج البحثي تعد منخفضة مقارنة بالدول العربية والعالمية نتيجة ضعف تمويل البحث العلمي، وقلة الإنتاج البحثي، وضعف القدرة البحثية لدى الأكاديميين والباحثين في المجال التربوي (وزارة التربية والتعليم العالي، 2020). ذلك أن وضوح التوجهات المعرفية والسياسات الداخلية للجامعات، ونمط علاقات ضمنها يسهم بشكل كبير في سياسات الإنفاق على البحث العلمي، وما إذا كانت هدفها تنافسياً ذاتياً أم مجتمعي (مصطفى، 2014). وبالرغم من ذلك فإن هذا الاهتمام بالتنافس العالمي لمؤسسات التعليم العالي البحثية، والتركيز على تقييمها عالمياً أدى إلى اهمال مكانتها في السياق المحلي (محمد وبطة،2018).

كما أظهر التقرير أداء الحكومة في العام (2021م) حول العام (2020 م) بكونه عام الطوارئ إلى اطلاق مبادرات بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مع عدة جهات محلية وعالمية لتعزيز البحث العلمي، والنشر بمجلات علمية محكمة ذات تصنيف عالمي، من خلال مسابقة التميز في البحث العلمي، والقيام بمشروع هوريزون ضمن التعاون البحثي الفلسطيني الألماني (PALGER2020)، وتحكيم (34) بحثاً علمياً، واطلاق مسابقة خاصة بالطالب الجامعي، وتشجيع الخريجين على البحث والابداع، والقيام بأبحاث علمية حول كوفيد -19 وعدة جوانب ذات صلة بالتقنيات الطبية الرقمية، بما فيها الذكاء الاصطناعي، والقيام بأبحاث في الطاقة المتجددة، واعتماد برامج ماجستير ودكتوراه، وتطوير المختبرات والأدوات للأبحاث التطبيقية، وتدريب الباحثين الأكاديميين التربويين، القيام بمسابقة قام بها (105) طلاب من التعليم العالي وتكريم الفائزين منهم.

3.2.2 جودة التعليم الجامعي ونوعيته:

يعد تحسين جودة التعليم الجامعي ونوعية مخرجاته أول هدف ضمن استراتيجية القطاعية للتعليم العالي للعام(2021-2023م)، وقد تمكنت من تطوير وتوفير البنى التحتية والمرافق التي تساعد في تطوير عملية التعليم والتعلم، بالإضافة إلى تطوير أنظمة الابتعاث، ومعادلة الشهادات، وأطر التعيين والترقية، وتفعيل التشاركية والنقل بين الجامعات محلياً وخارجياً، وتطوير قدرات الكوادر التدريسية المتخصصة في التعليم عن بعد والتعلم المدمج، وتطوير البرامج والمناهج لتواكب التطور التقني واحتياجات سوق العمل، وتفعيل التقييم المستمر، كل ذلك في اطار المعايير العالمية (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،2023). وقد توصلت نتائج دراسة مسحية لتحسين جودة التعليم إلى إعداد دليل عمل وضح البرامج والتراخيص المعتمدة، وإغلاق برامج، وشروط القبول والتصنيف الجامعي في ضوء التصنيفات العالمية (وزارة التعليم العالي، 2023؛ مسارات، 2020). وقد أسهم ازدياد عدد المسجلين في الجامعات الذي بلغ أكثر من الضعف - مع استمرار مشكلات التمويل والانفاق - إلى بناء تصور واسع بأن جودة التعليم العالي الفلسطيني قد انخفضت، إذ تعاني معظم الجامعات من عجز مستمر ومزمن يرسخ المخاوف المتعلقة بجودة التعليم العالي وإمكانية تجاوزها مع المحاولات الخجولة للقيام بالإصلاحات الداخلية (Kuhail& Hauptman, 2001).

كما قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العام 2021م بالتطوير التقني للأنظمة الإدارية والمالية، وكذلك تطوير مجال البعثات والمنح، إذ تم تقديم عدة منح خارجية بلغ عددها (991)، ومنح داخلية بلغ عددها (1110)، و(394) منح الأردن، و(300) منحة مجموعة الاتصالات والتخصصات التقنية، وجميعها ممولة من جهات حكومية وعامة وخاصة، بالإضافة إلى عدة اتفاقيات لإقراض الطلبة، وتصديق (58812) شهادة صادرة عن مؤسسات التعليم العالي، ومعادلة (710) شهادة صادرة عن مؤسسات تعليم عال غير فلسطينية، وإنشاء المباني والمراكز المتخصصة وتطويرها لتلبي احتياجات الجامعات (رئاسة الوزراء الأمانة العامة لمجلس الوزراء، 2021).

3.2.3 الحوكمة والاستقلالية والحرية الأكاديمية:

يشير الهدف الاستراتيجي الخامس من الخطة القطاعية للتعليم العالي للعام (2021-2023م) إلى إصلاح وتطوير إدارة وحوكمة التعليم العالي، وضمان استدامته، ولتحقيق ذلك؛ تم إصدار عدد من التشريعات وتبنيها وتعديلها في ضوء المعايير والأنظمة والسياسات العامة، وإصدار تقارير

التقييم والمتابعة لعمل المؤسسات وممارستها لأبعاد الحوكمة، بالإضافة إلى مأسسة مسؤوليات الأنظمة الإدارية والمالية وتطويرها وحوسبتها (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي 2023).

كما تعد الإصلاحات الداخلية للقوانين والأنظمة داخل المؤسسات التعليمية - بما ينسجم مع التوجهات العالمية - أحد أهم متطلبات التطوير (مصطفى، 2014). وقد بين تقرير للبنك الدولي في العام (2012 م) - حول حوكمة الجامعات الفلسطينية بأنواعها المختلفة عامة وخاصة وحكومية - أنها تمتلك مستوى ملموساً وعاليا من الاستقلالية وتتمتع بالحرية في سياساتها بالتوظيف والموارد البشرية وإدارتها، واستخدام الموارد وتحديد الرسوم، إلا أنها أقل استقلالية وحرية أكاديمية في عملية نقل وتطوير المعرفة والإنتاج العلمي وتطوير المناهج والبرامج الجديدة، ويعود السبب إلى غياب السياسات الديموقراطية، وسيادة الهيمنة الحزبية والأمنية والإدارية.

3.2.4 تلبية التخصصات لسوق العمل:

قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بمواكبة عدة تخصصات ذات صلة بالتطور الرقمي وقواعد البيانات والبرمجيات في ضوء منهجية معيارية وطنية لتطوير مناهج التعليم وفقا لاحتياجات سوق العمل؛ وكذلك القيام ببرامج تنمية كفاءات الأكاديميين في تخصصات التعليم العالي، ووضع معايير تقييم مهنية لتخصصات الهندسة الكهربائية والميكانيك (رئاسة الوزراء الأمانة العامة لمجلس الوزراء، 2021). وقد أشارت دراسة (الدلو، 2016) إلى وجود فجوة كبيرة بين التعليم المكتسب في الجامعات واحتياجات سوق العمل، وأن العلاقة بين مؤسسات المجتمع وسوق العمل والجامعات بكوادرها تعد ضعيفة.

3.2.5 الانفاق على التعليم العالي: تتأثر مؤسسات التعليم العالي بالتوجهات السياسية متمثلة بالتزامات السلطة السياسة بالتمويل والإنفاق على التعليم العالي (مصطفى، 2014). وتتلقى الجامعات الفلسطينية - بمرجعياتها الحكومية والعامة والخاصة - مصادر تمويل مختلفة، وتختلف آليات تمويل الجامعات من قبل جهات داعمة تعمل على تقديم المنح على شكل أقساط ورسوم للطلبة، وتمثل ما قدره (40-80%) من الإيرادات؛ إذ يتم تمويل الجامعات العامة من قبل السلطة الفلسطينية بإشراف الوزارة، أما الجامعات الخاصة الربحية وغير الربحية؛ فيتم التعامل معها كشركات تخضع لقوانين وأنظمة خاصة (المصري، 2017، 19). وقد أوضح القانون العام (1998م) رقم (11) التزامات الحكومة تجاه الجامعات العامة، لكنه لم يحدد نسبة ما يجب تقديمه لها، وقد تأثرت هذه النسب بالأزمات المالية التي تعرضت لها السلطة الوطنية، ولاسيما بعد توقف الدعم

المباشر الخارجي ولاسيما الأوربي، واقتصاره على تلبية بعض الاحتياجات اللوجستية، وهو ما انعكس سلباً على مخصصات الإنفاق الجامعي. وفقاً لتقرير وزارة المالية حول الإنفاق السنوي للعام (2020م)، إذ بلغ الانفاق الفعلي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي (18.1%) من إجمالي النفقات وهي نسبة منخفضة ولا تلبي احتياجات هذا القطاع.

4. تحديات التعليم العالي في فلسطين

على الرغم من ازدياد نسب الالتحاق بالتعليم العالي؛ إلا أنه لم يستطع مواكبة التطورات المتسارعة في القرن الحادي والعشرين، وقد أدت الأوضاع السياسية المعقدة بعد اتفاق أوسلو وعدم التوصل إلى حل دولي عادل بين منظمة التحرير والاحتلال الإسرائيلي، وما تبعه من تعميق القيود السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واستمرار العدوان الإسرائيلي على المناطق الفلسطينية، بالإضافة إلى الصراع السياسي الداخلي وانقسام القوى الفلسطينية في الداخل بين قبول ورفض ذلك، إلى تكريس العجز على جميع قطاعات الحياة (أبو حشيش، 2021). وفي الواقع يتجه العديد من الطلاب إلى الجامعات العربية والفلسطينية إلى دول غربية أو عربية أخرى لعدة أسباب منها: عدم قدرتهم على الإيفاء بمتطلبات القبول الجامعي، وعدم استيعابهم ضمنها، وامتلاكهم الإمكانيات المادية للالتحاق بها (مصطفى ، 2014).

4.1 عدم الاستقرار السياسي:

يشكل استمرار احتلال الأرض الفلسطينية أحد أكبر التحديات وأهمها في طريق تطور التعليم العالي، ومازال الاحتلال الإسرائيلي يعمل - بشكل ممنهج - على عرقلة التعليم، وفرض الحصار، ومنع المؤسسات التعليمية من القيام بدورها في بيئة آمنة ومستقرة. كما يعد الانقسام الفلسطيني من التحديات الكبيرة التي أدت إلى حالة من التفكك في عمل المؤسسات التعليمية نتيجة غياب المرجعية الوطنية الواحدة المشرفة على التعليم العالي، وهو ما انعكس على الواقع، وأدى إلى غياب الرقابة، والانحراف نحو الهدف التجاري بعيداً عن الأهداف الأسمى وهي مواكبة التطور وفتح الكليات والأقسام الحديثة ضمن شروط علمية ملائمة، وغياب الرقابة على المناهج ومساقات التعليم وجودتها، كما أدى هذا الانقسام إلى كبت الحريات نتيجة خضوع الجامعات إلى جهات وفصائل سياسية ما جعل الأجواء الجامعية في حالة توتر مستمر، كما لم تعد تجرى الانتخابات الطلابية، بالإضافة إلى غياب قانون انتخاب ينظم عمل الأحزاب السياسية في الجامعات (أبو حشيش، 2021).

4.2 السياسات الليبرالية وتراجع دور الحكومة في دعم مؤسسات التعليم العالي:

أسهم اعتماد السياسة الليبرالية في تراجع دور الحكومة وتخليها عن تقديم ما يلزم لقطاع التعليم العالي، بحجة خفض العبء على الميزانية، وبتأثير الضغط من الجهات الدولية المانحة وإهمال واقع الاستعمار الذي تعيشه فلسطين، وهو ما أدى إلى تسليع التعليم وإدخال أقسام جديدة فقط لكونها تستقطب الطلبة بهدف زيادة دخل الجامعة دون ربطها بسوق العمل، وكذلك خفض أجور الكوادر التدريسية وأثره السلبي على عملهم وتوجههم نحو أعمال مختلفة تؤثر على جودة التعليم ونوعيته (أبو عواد، 2013).

4.3 مشكلات التمويل والدعم المالي: تظهر الدراسات أن العجز المالي التراكمي في الجامعات الفلسطينية يعود إلى عدم وجود سياسة تمويل واضحة، وذلك منذ نشأت مؤسساته، وعدم وجود استثمارات تؤدي إلى عوائد ذاتية لهذه المؤسسات، وهو ما يشكل قيوداً على المنح الداخلية للجامعات، كما يؤدي إلى عجز التعليم العالي عن تلبيته لمتطلبات العاملين فيه، واضطراره لتعليق الدوام نتيجة احتجاج العاملين من أجل زيادة الأجور من جهة، واحتجاج الطلبة على زيادة الرسوم مع تزايد أعدادهم سنوياً، وتأثير الظروف الاقتصادية والحصار، وعجزهم عن دفع الرسوم التي تعد المصدر الرئيس للتمويل فيها، في ظل تذبذب الدعم المالي من قبل السلطة الوطنية وعدم انتظامه، وهو ما يزيد العجز في ميزانيات الجامعات، وكذلك ارتفاع نسب البطالة (شاهين، 2016)

4.4 تحدي تطوير جودة نوعية مخرجات المؤسسات في التعليم العالي: يشكل تطوير نوعيه وجودة المخرجات في مؤسسات التعليم العالي من أهم تحديات التعليم العالي بمؤسساته، التي تظهر جليّة في غياب الحلقة التي تربط برامج التعليم العالي باحتياجات سوق العمل، وضعف عمليات التقويم والتقييم الذاتية والخارجية للبرامج والجامعية، وقلة المرونة في معايير ضبط الجودة والترخيص والاعتماد، وكذلك قلة الأدوات المقننة التي تسمح بتطبيق هذه المعايير، ونقص التقارير والدراسات الوطنية التي تعنى بقياس وتقويم وتقييم ومتابعة عمليات التعليم والتعلم وكافة معايير الجودة (السر،2019).ومن التحديات أيضاً؛ غياب السياسات الواضحة من أجل تفعيل العمل بالتعليم الرقمي والمدمج، وقلة عدد البرامج والدرجات القائمة على التفاعل الرقمي المشترك مع الجامعات الدولية، والاعتماد على التعليم التقليدي المباشر، وإهمال دور المتعلم الذاتي وضعف البرامج التي تنمي لديه الإبداع والابتكار والريادة (أبو حشيش، 2021).

4.5 ضعف البحث العلمي: ويعود لعدة أسباب من أهمها: غياب السياسات والقوانين التي تشجع على ربط وتوظيف نتائج الأبحاث بالمجتمع، وأولوية الجانب التدريسي على البحثي في مؤسسات التعليم العالي، وقلة إنتاج الكوادر التدريسية للأبحاث التطبيقية، والاهتمام بأبحاث الترقية، وقلة الإسهام في قواعد البيانات العالمية، ضعف التشبيك بين العاملين في البحث التربوي والجهات الممولة محلياً وإقليمياً، وضعف التمويل والإنفاق واستدامته، وعدم ربط أطروحات الماجستير والدكتوراه بمشكلات المجتمع (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2023؛ السر، 2019). ومما سبق يمكن القول: أنّ واقع حال التعليم العالي يعاني من ضبابية الفلسفة التي توجه مساره وتحقيق أهدافه، كما يظهر فيه صراع الفلسفات الناتج عن واقع اجتماعي وسياسي واقتصادي مضطرب، وتوجهات عالمية تفرض نفسها بقوة بعيداً عن المجتمع ومعطياته (أبو عواد، 2013). ويتطلب إحداث التغيير توفر ستة جوانب تمثل معالم أساسية في تطوير التعليم العالي وهي: مرونة النظام التعليمي، وربطه بحاجات سوق العمل المتجددة والمتطورة، وتطوير تقنياته وأساليبه، وبناء وتنمية قدرة المتعلم على التعلم الذاتي، والنظر للتربية والتعليم على أنها عملية مستمرة، وربط التربية بالتراث العربي والعالمي (مصطفى، 2014).

5. الاستنتاجات

- الوضع السياسي غير المستقر والمستمر المتمثل بالاحتلال والانقسام الداخلي يعد سبباً مباشراً في عرقلة عمل مؤسسات التعليم العالي، وتحقيق استراتيجياته على المستوى الوطني لتجاوز ما يعانيه من تحديات لتحسين جودته ونوعيته.
- تنامي مؤشرات تطور التعليم العالي كماً ونوعاً بعد قيام السلطة الوطنية مقارنة بمرحلة ما قبل السلطة من ناحية أعداد الطلبة الملتحقين والخريجين والكوادر التعليمية بالجامعات والكليات، والذي يؤكد على أهمية الاستقرار والسيادة الوطنية في تطور مؤسسات التعليم، ومن جهة ثانية فإن هذا التزايد يقدم دليلاً على تمسك الشباب الفلسطيني بالحصول على التعليم العالي مع تزايد أعداد طلبة الملتحقين في برامج الدراسات العليا من درجة الماجستير والدكتوراه، ومن جهة أخرى؛ فإن ارتفاع الأعداد في التخصصات الإنسانية والاجتماعية مقارنة بالتخصصات التطبيقية والعلمية يتطلب صياغة استراتيجية وطنية للالتحاق بالتعليم العالي بما ينسجم مع نسب القبول في كل منها وحاجة سوق العمل لها.

- تطرح المؤشرات النوعية - متمثلة بالإنفاق والتمويل والبحث العلمي والحوكمة والاستقلالية والحرية الأكاديمية وتحسين جودة مخرجات التعليم - العديد من المشكلات التي تتطلب الحل الجذري في ضوء رؤية وطنية شاملة هدفها هو بناء هوية جامعة تسهم في بناء شباب فلسطيني يتسم بانتمائه العميق لوطنه، والمنفتح على العالم المتميز بكفاءته المنتج للمعرفة، والقادر على وضع بصمته الخاصة محلياً وعربياً وعالمياً في جميع التخصصات.
- تواجه أنظمة التعليم العالي في بلدان الدول النامية عموماً تحديات تتعلق بالتطور الذي يفرضه القرن الحادي والعشرون في إنجازاته التقنية المتمثلة بثورة الذكاء الاصطناعي الذي يشكل تحدياً للدول التي تعيش ظروفاً سياسية واقتصادية اعتيادية، وتحديا مضاعفا للتعليم العالي في فلسطين.

المراجع العربية والانكليزية

المراجع العربية:

الأمم المتحدة. (2008). *العهد الدولي الخاص بحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر عن الأمم المتحدة في العام 1966*، مكتبة القانون الدولي www.un.org/law/avl

أبو حشيش، بسام. (2021). درو الجامعات ومسؤولياتها وتعاونها مع المجتمع المدني، مشروع سياسات منظمات المجتمع الأعلى الفلسطيني، *شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، مؤسسة فريدريش ايبرت الألمانية، 1-14.*

أبو دحو، ابتسام. (1997). *التعليم في فلسطين لمحة استراتيجية، مشروع التنمية البشرية المستدامة؛ مشروع فلسطيني مستقل* جامعة بير زيت وبدعم من الأمم المتحدة الإنمائي برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني.

أبو عواد، نداء. (2013). الليبرالية الجديدة والتعليم مضمونها وآثارها في السياق الفلسطيني المستعمر، *مجلة المستقبل العربي، (5)*. 83-98.

بدر، أشرف وعلي حسين، حمدي وشبيطة، ريما والحجار، عائدة. (2016). *ورقة تحليل سياسات أزمة التعليم العالي في الضفة الغربية وقطاع غزة*، المركز الوطني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية مسارات.1-17.

الحسنات، خالد أحمد. (2022). تاريخ التعليم في فلسطين دراسة تحليلية، مجلة كلية التربية جامعة المنصورة، (120)، 383- 518.

خوجا، مصطفى. (2016). *التعليم العالي في فلسطين دلالة ما وراء الأرقام، مؤتمر مواطن السنوي الثاني والعشرون التحديات المركبة أمام الجامعات الفلسطينية هل من مخرج، 30-1 تشرين الأول، جامعة بير زيت، معهد مواطن للديموقراطية وحقوق الانسان، 2-16.*

الدلو، حمدي أسعد. (2016). *استراتيجية مقترحة لملاءمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل في فلسطين*،[رسالة ماجستير غير منشورة] جامعة الأقصى غزة فلسطين.

الدماغ، زياد جلال. (2021). واقع التعليم العالي الفلسطيني واستراتيجيات المواءمة في ضوء متطلبات التنمية الشاملة، *المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، (51)*، 8- 34.

دواس، أحمد وأبو الرب، أمين وحريري، مهند. (2009). *الحق في التعليم في الأراضي الفلسطينية*، مؤسسة قيادات، بدعم من المفوضية الأوروبية، 1-145.

ديوان الفتوى والتشريع. (2018). قرار بقانون رقم (6) لسنة 2018 م بشأن التعليم العالي، *الوقائع الفلسطينية، العدد (142)*، 1-14.

رئاسة الوزراء الأمانة العامة لمجلس الوزراء (2021). *تقرير أداء الحكومة الثامنة عشر 2020 عام الطوارئ*، رام الله، فلسطين.1-121.

السر، خالد خميس. (2019). *تطوير مناهج التعليم العالي في البلاد العربية وفلسطين في ظل مجتمع المعرفة*، ResearchGate. at: https://www.researchgate.net/publication/330440253

شاهين، محمد. (2016). تمويل التعليم العالي في فلسطين بين الواقع والمأمول، *صحيفة الأيام، تم الاسترداد بتاريخ 2024/4/6*.

عبد الكريم، نصر. (2013). *نحو استراتيجية وطنية لتحقيق الاستدامة المالية لنظام التعليم الجامعي العام الفلسطيني*، معهد السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

عبد الرحمن، برهان حفظ.(2010). *دور التعليم العالي في تعزيز الهوية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة والعاملين، جامعة النجاح نموذجا*، [رسالة ماجستير غير منشورة] ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

عليوي، سجود. (2016). هل نجح التعليم العالي الفلسطيني في الشموخ أما التصنيفات العالمية، *موقع فلسطين نت. تم الاسترداد 2024/4/7*.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. (2002) *واقع التعليم العالي الفلسطيني، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان*، غزة.

ماس معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني. (2006). *سياسات تطوير نوعية مهنة التعليم في الأراضي الفلسطينية*، رام الله، فلسطين.

محمد، جبريل وبطة، هند. (2018) *التعليم العالي الفلسطيني بين الحق وفوضى السوق*، مركز بيسان للبحوث والانماء رام الله فلسطين،1-72.

مصطفى، مهند. (2014). *المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية المعرفة السياسية الاقتصاد*، مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (2021). *الدليل الإحصائي السنوي لمؤسسات التعليم العالي 2021/2020*، رام الله فلسطين.1-278.

وزارة التربية والتعليم العالي. (2023). *الاستراتيجية لقطاعية للتعليم العالي والبحث العلمي 2021-2023، الخطة الوطنية للتنمية 2021-2023*، رام الله فلسطين.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (2024). *قانون التعليم العالي الفلسطيني رقم (11) لسنة 1998.*، تم الاسترداد في: https://www.mohe.pna.ps/moehe/ministerialsystemsandregulations.5/4/2024

Arabic references:

al-Umam al-Muttaḥidah. (2008). *al-ʿahd al-dawlī al-khāṣṣ bi-ḥuqūq al-iqtiṣādīyah wa-al-Ijtimāʿīyah wa-al-thaqāfīyah wa-al-ʿAhd al-dawlī al-khāṣṣ bi-alḥuqūq al-madanīyah wa-al-siyāsīyah al-ṣādir ʿan al-Umam al-Muttaḥidah fī al-ʿāmm* 1966, Maktabat al-qānūn aldwlywww. un. org / law / avl

Abū Ḥashīsh, Bassām. (2021). drw al-jāmiʿāt wa-masʾūlīyātuhā wtʿāwnhā maʿa al-mujtamaʿ al-madanī, Mashrūʿ Siyāsāt munaẓẓamāt al-mujtamaʿ al-Aʿlá al-Filasṭīnī, *Shabakah al-munaẓẓamāt al-Ahlīyah al-Filasṭīnīyah, Muʾassasat Frīdrīsh Ībirt al-Almānīyah*, 1-14

Abū Daḥū, Ibtisām. (1997). *al-Taʿlīm fī Filasṭīn lamḥah istirātījīyah, Mashrūʿ al-tanmiyah al-basharīyah al-mustadāmah* Mashrūʿ Filasṭīnī mustaqill Jāmiʿat Bīr Zayt wbdʿm min al-Umam al-Muttaḥidah al-Inmāʾī Barnāmaj musāʿidah al-Shaʿb al-Filasṭīnī.

Abū ʿAwwād, Nidāʾ. (2013). al-lībrālīyah al-Jadīdah wa-al-taʿlīm mḍmwnhā wa-āthārihā fī al-siyāq al-Filasṭīnī al-mustaʿmir, *Majallat al-mustaqbal al-ʿArabī, (5)*. 83-98.

Badr, Ashraf wa-ʿAlī Ḥusayn, Ḥamdī wshbyṭh, Rīmā wālḥjār, ʿĀʾidah. (2016). *Waraqah taḥlīl Siyāsāt Azmat al-Taʿlīm al-ʿĀlī fī al-Ḍiffah al-Gharbīyah wa-Qiṭāʿ Ghazzah*, al-Markaz al-Waṭanī li-Abḥāth al-Siyāsāt wa-al-Dirāsāt al-Istirātījīyah Masārāt. 1-17.

al-Ḥasanāt, Khālid Aḥmad. (2022). Tārīkh al-Taʿlīm fī Filasṭīn dirāsah taḥlīlīyah, *Majallat Kullīyat al-Tarbiyah Jāmiʿat al-Manṣūrah, (120)*, 383-518.

Khwjā, Muṣṭafá. (2016). al-Taʿlīm al-ʿĀlī fī Filasṭīn Dalālat mā warāʾ al-arqām, Muʾtamar Muwāṭin al-Sanawī al-Thānī wa-alʿishrūn al-taḥaddiyāt al-murakkabah amāma al-jāmiʿāt al-Filasṭīnīyah Hal min makhraj, 30-1 Tishrīn al-Awwal, Jāmiʿat Bīr Zayt, Maʿhad Muwāṭin lldymwqrāṭyh wa-ḥuqūq al-insān, 2-16.

al-Dallū, Ḥamdī Asʿad. (2016). *istirātījīyah muqtaraḥah lmlāʾmh mukhrajāt al-Taʿlīm al-ʿĀlī bāḥtyājāt Sūq al-ʿamal fī Filasṭīn*,] Risālat mājistīr ghayr manshūrah [Jāmiʿat al-Aqṣá Ghazzah Filasṭīn.

al-Dimāgh, Ziyād Jalāl. (2021). wāqiʿ al-Taʿlīm al-ʿĀlī al-Filasṭīnī wa-istirātījīyāt al-Mūwāʾamah fī ḍawʾ Mutaṭallabāt al-tanmiyah al-shāmilah, *al-Majallah al-Dawlīyah lil-Dirāsāt al-iqtiṣādīyah, (51)*, 8-34.

Dawwās, Aḥmad wa-Abū al-Rabb, Amīn wḥryry, Muhannad. (2009). *al-Ḥaqq fī al-Taʿlīm fī al-arāḍī al-Filasṭīnīyah*, Mu'assasat qiyādāt, bi-daʿm min al-Mufawwaḍīyah al-Ūrūbbīyah, 1-145.

Dīwān al-Fatwá wa-al-tashrīʿ. (2018). qarār bi-Qānūn raqm (6) li-sanat 2018 M bi-sha'n al-Taʿlīm al-ʿĀlī, *al-waqā'iʿ al-Filasṭīnīyah, al-ʿadad (142)*, 1-14.

Ri'āsat al-Wuzarā' al-Amānah al-ʿĀmmah li-Majlis al-Wuzarā' (2021*). taqrīr adā' al-Ḥukūmah al-thāminah ʿashar 2020 ʿām alṭwār'*, Rām Allāh, Filasṭīn. 1-121.

al-Sirr, Khālid Khamīs. (2019*). taṭwīr Manāhij al-Taʿlīm al-ʿĀlī fī al-bilād al-ʿArabīyah wa-Filasṭīn fī ẓill mujtamaʿ al-Maʿrifah,* ResearchGate. at : https : / / www. researchgate. net / publication / 330440253

Shāhīn, Muḥammad. (2016). tamwīl al-Taʿlīm al-ʿĀlī fī Filasṭīn bayna al-wāqiʿ wa-al-ma'mūl, *Ṣaḥīfat al-Ayyām, tamma alāstrdād bi-tārīkh 6/4 / 2024*.

ʿAbd al-Karīm, Naṣr. (2013). *Naḥwa istirātījīyah waṭanīyah li-taḥqīq alāstdāmh al-mālīyah li-niẓām al-Taʿlīm al-Jāmiʿī al-ʿāmm al-Filasṭīnī,* Maʿhad al-Siyāsāt al-iqtiṣādīyah al-Filasṭīnī (Mās).

ʿAbd al-Raḥmān, Burhān ḥifẓ.(2010). *Dawr al-Taʿlīm al-ʿĀlī fī taʿzīz al-huwīyah al-Filasṭīnīyah wa-atharuhu ʿalá al-tanmiyah al-siyāsīyah min wijhat naẓar al-ṭalabah wa-al-ʿāmilīn,* Jāmiʿat al-Najāḥ namūdhajan,] Risālat mājistīr ghayr manshūrah [, Jāmiʿat al-Najāḥ al-Waṭanīyah, Nābulus.

ʿUlaywī, sjwd. (2016). Hal najaḥa al-Taʿlīm al-ʿĀlī al-Filasṭīnī fī al-Shumūkh Ammā altṣnyfāt al-ʿĀlamīyah*, Mawqiʿ Filasṭīn Nit. tamma alāstrdād 7/4 / 2024.*

al-Markaz al-Filasṭīnī li-Ḥuqūq al-insān. (2002) *wāqiʿ al-Taʿlīm al-ʿĀlī al-Filasṭīnī, al-Markaz al-Filasṭīnī li-Ḥuqūq al-insān*, Ghazzah.

Mās Maʿhad Abḥāth al-Siyāsāt al-iqtiṣādīyah al-Filasṭīnī. (2006). *Siyāsāt taṭwīr nawʿīyah mihnat al-Taʿlīm fī al-arāḍī al-Filasṭīnīyah,* Rām Allāh, Filasṭīn.

Muḥammad, Jibrīl wbṭh, Hind. (2018) *al-Taʿlīm al-ʿĀlī al-Filasṭīnī bayna al-Ḥaqq wa-fawḍá al-Sūq*, Markaz Bīsān lil-Buḥūth wa-al-Inmā' Rām Allāh Filasṭīn, 1-72.

Muṣṭafá, Muhannad. (2014). *al-Mu'assasah al-Akādīmīyah al-Isrā'īlīyah al-Maʿrifah al-siyāsīyah al-iqtiṣād,* Madār al-Markaz al-Filasṭīnī lil-Dirāsāt al-Isrā'īlīyah, Rām Allāh.

Wizārat al-Taʿlīm al-ʿĀlī wa-al-Baḥth al-ʿIlmī. (2021). *al-Dalīl alāḥṣā'y al-Sanawī li-mu'assasāt al-Taʿlīm al-ʿĀlī 2020/2021, Rām Allāh Filasṭīn. 1-278.*

Wizārat al-Tarbiyah wa-al-taʿlīm al-ʿĀlī. (2023). *al-Istirātījīyah lqṭāʿyh lil-taʿlīm al-ʿĀlī wa-al-Baḥth al-ʿIlmī 2021-2023, al-khiṭṭah al-Waṭanīyah lil-Tanmiyah 2021-2023, Rām Allāh Filasṭīn*

Wizārat al-Taʿlīm al-ʿĀlī wa-al-Baḥth al-ʿIlmī. (2024). *Qānūn al-Taʿlīm al-ʿĀlī al-Filasṭīnī raqm (11) li-sanat. 1998, tamma alāstrdād fī : 5/4 / 2024.* https : / / www. mohe. pna. ps / moehe / ministerialsystemsandregulations

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Abu-Saad. Ismael. (2006). Introduction A Historical Context of Palestinian Arab Education. *American Behavioral Scientist, 49* (8). 1035-1051.

Alfoqahaa, S. A. A. Q. (2015). Economics of higher education under occupation: The case of Palestine. *Journal of Arts and Humanities, 4*(10), 25-43.

Al-Ramahi, A., & Davies, D. (2002). Changing primary education in Palestine: Pulling in several directions at once. *International Studies in Sociology of Education, 12*(1), 59-76.

Assaf, S. (1997, May). Educational disruption and recovery in Palestine. In S. Tawil (Ed.), *Final report and case studies of the Workshop on Educational Destruction and Reconstruction in Disrupted Societies (pp. 51-61)*. Geneva, Switzerland: UN Educational, Scientific, and Cultural Organization.

Koni, A., Zainal, K., & Ibrahim, M. (2013). An Assessment of the Services Quality of Palestine Higher Education. *International Education Studies, 6*(2), 33-48.

Saffarini, Ghassan. (2010). Higher education and research in Palestine, ResearchGate,1-7.. *DOI:10.13140/RG.2.1.2718.4168*

Sheldan, F. K., & Qwaider, M. N. (2018). The Role of Palestinian Universities in the Gaza Governorates in Achieving the Social Peace for Its Students and Ways to Strengthen It: Islamic University as a Case Study. *African Educational Research Journal, 6*(4), 317-333, 318.

Smith, M.; Scott, H. (2023). Distance Education under Oppression: The Case of Palestinian Higher Education. 1-13. *Educ. Sci. 2023, 13*(7), 729; https://doi.org/10.3390/educsci13070729

Kuhail, H., & Hauptman, A. M. (2001). Financing higher education in Palestine. *International Higher Education, (23).*22-24. https://doi.org/10.6017/ihe.2001.23.6589.